الحزب الوطنى الديمقراطى
الأمانة العامة

لجنة الشئون المالية والأقتصادية

الخصخصة ... الواقع والسراب

دكتور مهندس / نادر رياض

عضو لجنة الشئون المالية والأقتصادية

مايو ١٩٩٦

Dr. Eng.
Nader Riad

الخصخصة ... الواقع والسراب

لاشك أن التحويلات النشيطة المطروحة حالياً للتنفيذ على الساحة المصرية ومايلازمها ويستتبعها من تحول كيان اقتصادي هائل مملوك للدولة ليدخل في نطاق خطة محددة المعالم للخصخصة هو أمر خطير في حجمه وفي معناه وآثاره بل ويضع الدوله وأجهزتها في محك اختبار حقيقي لمقدرتها الادارية في تداول هذا الأمر وتناوله لأول مره دون الإعتماد علي تجربة ذاتية لها سابق خبره معطياتها فيها لا يتعدي المعلن من تجارب دول أخري تختلف في هيكلها الاقتصادي ومحتواها الانتاجي عن ظروف التجربة المصرية بحيث يبقي القياس لتلك التجارب محدودة ولاتتعدي الدخول في حيز الأخذ باسبابه أو في نطاقه .

ويجب علينا ونحن في مجال مناقشة خطة العملية التخصيصية أن نتساءل عن الهدف من وراء الالتجاء اليها لأن في هذا تجديد للمسارات المثلي لهذه الخطة وفي نفس الوقت وسائل القياس الي النتائج المستهدفة وماقد يستتبعه من الحاجة لتصحيح المسار .

١ - هل هي تصفية ؟

٢ - هل هي تفتيت للملكية ؟

٣ - هل هي انتقال للملكية مع الحفاظ علي هدف استراتيچي ؟

أولاً : اذا كان الهدف من ذلك هو التصفية فإن الأمر سيلزمه مصفي أو أكثر والمساحة زاخرة بمكاتب التصفية واجراءاتها معروفه وليس فيها اضافة أو جديد .

ثانياً : اذا كان الهدف هو تفتيت للملكية فليس أسهل من طرح الأسهم للتداول مع تخصيص نسبة - قد يدعي - أنها لازمة لإحداث تكافؤ للفرص علي أن تنتهي بتملك أكبر عدد من المساهمين ونكون بذلك قد نجحنا في انشاء كيان ضخم له جسد عملاق وليس له رأس يدير هذا الكيان أو يتحكم فيه وفي هذه الحالة تطبيق لشعار توسيع قاعدة الملكية دون كلل أو ملل علي ماتبقي من أطلال خطة التصنيع في مصر .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ /٥٩١٨٠٤٣ فاكس: ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب: ٢٠١٦ -١١٥١١ القاهرة

Dr. Eng.
Nader Riad

ثالثاً : أما اذا كان الهدف هو انتقال الملكية التابعة للدولة الي ملكية أكثر قدرة علي الادارة المتخصصة فقد يكون في الاستعانة بالخبرات الادارية المتخصصة واسناد العملية الادارية اليها تحقيقاً لهذا الهدف والمثال الجيد لهذة الحالة يتجلي في قطاع الفنادق والمؤسسات السياحية الأخري التي استعانت بخبرات أجنبية متخصصة .

أما اذا كانت الرؤية في التوجيه الي استكمال وتحديث البنية الاساسية الصناعية والتي تم البدء فيها في عهد الرئيس جمال عبد الناصر تحت مسمي خطة تصنيع مصر وكان مخطط لها أن تكون قاعدة انطلاق صناعي تستوعب الزيادة في الأيدي العاملة وتؤدي الي التوسع الصناعي رأسياً وأفقياً مع تحقيق الأهداف الإقتصادية لمصر داخلياً وخارجياً .

ورغماً عمالحق بهذه الخطة من أوجه القصور والذي انتهي بها الي ماعليه الآن فليس هناك موضع خلاف علي انها أوجدت بنية أساسية لازلنا في حاجة اليها - رغم اختلاف العصر وازدياد الادوات قصوراً وتخلفاً عن ذي قبل - علينا تحديد الأنشطة الصناعية المختلفة التي يراد الحفاظ عليها وتطويرها وذلك باختيار الشريك الذي يستطيع النهوض بها - بغض النظر عن نسبة مشاركته - ويسمي بالشريك الاستراتيچي ، وهو من يملك القدرة الفنية ويتوفر فيه الخبرة والمعرفة بالقدر الكافي واللازم لتطوير مثل هذه الصناعة والدفع بها الي الصفوف الأولي .

وفي حالة توفر هذا الشريك الاستراتيچي بملكية جزئية أو ملكية كاملة فإن واجب الدولة والقطاع التمويلي أن يقف وراء المشروع وتدعيمه في اطار أسس اقتصادية سليمة يكون للرأي الفني المتمثل في وزارة الصناعة قولاً فاصلاً .

ويكون ذلك صحيحاً أيضاً في حالة الصناعات التي تخلفت عن نطاق المنافسة والقدر الذي هبط بحجمها عن مجال التأثير الفعال كجزء من البنية الأساسية وإن خصصت في هذه الحالة تخلو من الشرط الاستراتيچي وتخضع لقواعد العرض والطلب للبيع ويمكن لمالكيها الجدد أن يتصرفوا فيها دون ماتدعيم من الدولة وبالتالي دون التمتع بأي مزايا أخري تخصهم بها .

ولنا في التجربه الألمانية المثل الجيد والذي تم في غضون سنوات مازلنا نحياها

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ /٥٩١٨٠٤٣ فاكس: ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب: ٢٠١٦ -١١٥١١ القاهرة

Dr. Eng.
Nader Riad

اليوم من اتحاد الدولتين الألمانيتين وتحويل احداهما بالكامل من الملكية الكاملة للدولة الي الملكية الخاصة حيث استلزم الأمر مراعاة الوسائل والأدوات التالية :

في مجال التمويل اعتمدت الحكومة الألمانية قروضاً وتسهيلات بلغت ١٦٠ مليون مارك الماني تم انفاقها في السنوات الثلاث الأولي في صورة تحديث للبنية الأساسية وقروض وتيسيرات للمستثمرين الجدد سواء من الجزء الشرقي أو الغربي من الدولة حيث تراوحت تلك التسهيلات تبعاً لمجموعة عوامل منها :-

أ - حجم انفاق المستثمر وتمويله في المشروعات موضوع الخصخصة .

ب - قيمة ونوعية النشاط وأهميته للدوله .

جـ - حجم العماله ونسبة محافظة المستثمر عليها .

د - موقع المشروع ودرجة بعده عن العمران وهو مع ما ننادي به الآن من تعمير للصعيد والمناطق النائية .

وقد وصل الأمر في ضوء ما كشفت عنه البيانات المعلنه من بيع صناعات بالكامل بقيمة اسمية مقدارها مارك الماني واحد بل وفاق ذلك بمنح اعفاءات ضريبية لسنوات عديده وفتح مجالات التمويل بأسعار فائدة رمزية تصل الي ٢ ٪ في بعض الحالات ولعل حسن الأختيار يتضح في أن تقوم ادارة أوبل الألمانية بشراء الشركة الشرقية للسيارات بدون قيمة وحصولها علي تمويل ضخم من الدولة بأسعار مجزيه مقابل توظيف وتأهيل العماله في هذا المصنع وكان هذا السبب الرئيسي في تصحيح المسار الإقتصادي لشركة أوبل وتقدمها للصفوف الأولي بين صناع السيارات الألمانية بعد أن كان موقعها في المستوي الثالث .

يبقي واقع اقتصادي لا يغيب عنا وهو أن قيام الدولة الألمانية بتمويل عملية الخصخصة الكاملة للدولة الألمانية الشرقية بكامل مقوماتها والتي ضمت ١٧ مليون مواطن كان أساسها التمويل المسبق من جانب الدوله وأن الإسترداد يتم لاحقاً بعد عملية البيع وتحقيق العائد الإقتصادي المرجو من عملية الخصخصة .

وحالنا في مصر لايختلف كثيراً الا من حيث التسلسل إذ أن التمويل في حالتنا من جانب الدوله يتم لاحقاً لعملية البيع لذا فإن الدولة التي تقتطع حصيلة البيع دون

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ /٥٩١٨٠٤٣ فاكس: ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب: ٢٠١٦ -١١٥١١ القاهرة

التوجيه الي استثمار يجب ألا يغيب عنها أن هذه الحصيلة لاتخصها بمفهوم الدولة الشامل وإنما تخص القطاع الصناعي الذي تمت خصخصته وعليها أن توجه تلك الحصيله في :-

١ - تحديث الصناعات القائمة .

٢ - توفير البنية الأساسية لمناطق صناعية جديدة .

٣ - تعويض العاملين الذين يتم الاستغناء عنهم .

وهناك رأي أن تمنح قيمة التعويضات التي ستمنح للعاملين لصاحب العمل أو المستثمر الذي سيقوم بشراء المشروعات المتاحة علي أن يستبقي العمالة لحين بلوغها سن المعاش والقيام بالالتزامات الواجبة لقاء ذلك وفق خطط اجتماعية بالتعاون مع وزارة الشئون الإجتماعية لإقرارها مع الأخذ في الإعتبار أن الأمر سيتطلب الإستعانه بعمالة جديدة شابة وما يتبعه من اعادة تأهيلها ومايحتاجه من تمويل لحسن الإستفاده وكذلك تأهيل العماله القديمة لحين بلوغها سن المعاش .

تليفون : ٥٩١٠٠٥٠ /٥٩١٨٠٤٣ فاكس: ٥٩١٣٧٦٢ (٠٢) ص.ب: ٢٠١٦ -١١٥١١ القاهرة